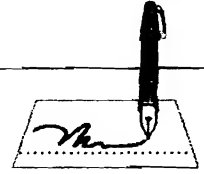


# قطوف فكرية وعلمية



## مستقبل الحرية

### الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج

يمثل هذا الكتاب دعوة إلى ضبط النفس، وإلى استعادة التوازن بين الديمقراطية والحرية، إنه ليس جدالاً ضد الديمقراطية، ولكنه ادعاء بأنه يمكن أن يكون هناك ما يعتبر ديمقراطية مفروطة - إفراط في شيء جيد بكل تأكيد.

إن المجتمعات الديمقراطية في حاجة إلى معدات ومعالم إرشادية جديدة، مصممة للتصدي للمشكلات وظروف العصر الحالي، ومع ذلك فإن هذا الإجراء ينبغي أن يبدأ بالعودة إلى التاريخ، إلى النضال من أجل الحرية والديمقراطية، الذي بدأ في الغرب وامتد منه إلى أماكن أخرى.

وقد جاء هذا الكتاب في ستة فصول تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة، والآن إلى صفحات الكتاب.

#### مقدمة

#### العصر الديمقراطي

نحن نعيش في عصر الديمقراطية، وكان العالم على مدار القرن الماضي يشكله اتجاه واحد يفوق كل ما عداه - صعود الديمقراطية، ففي عام ١٩٠٠م لم تكن هناك دولة واحدة تملك ما نعتبره اليوم ديمقراطية: حكومة تشكلها انتخابات يمارس فيها كل مواطن راشد حق الاقتراع. واليوم، فإن ١١٩ دولة تملك ذلك، فيما يشكل ٦٢ في المئة من جميع دول العالم، وما كان يمثل ذات يوم ممارسة فريدة تتميز بها حفنة من الدول تقع



• ترجمة: رضا خليفة

• تأليف: فريد زكريا

• الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب

• عدد الصفحات: ٢٩٤ صفحة

• عرض: محمد مصطفى رمضان

الحرية، كما نفهمها اليوم، إن الحرية في عالم اليوم هي - أولاً وقبل كل شيء - تحرير الفرد من السلطة التعتسفية، وهو ما يعني - طوال الجانب الأكبر من التاريخ - التخلص من السلطة الفاشية للدولة، وهي تتضمن حقوقاً أساسية معينة للإنسان: حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية العبادة، والحق في معاملة قانونية عادلة، ولكن الحرية القديمة - كما شرحها فيلسوف حقبة التنوير بنجامين كونستانت - كانت تعني شيئاً مختلفاً هو: أن كل فرد (في الواقع، كل مواطن ذكر) يملك الحق في المشاركة في تنظيم المجتمع وإدارته، وكثيراً ما كانت الديمقراطية اليونانية تعني - نقلاً عن كونستانت - خضوع الفرد لسلطة المجتمع.

وفي حين أن اليونان قدمت للعالم الفلسفة والأدب والشعر والفن، فقد أعطتنا روما بدايات الحكم المقيد وسيادة القانون، وقد أصبحت الجمهورية الرومانية - بحكومتها المقسمة (ثلاثة أفرع للسلطة)، وانتخاب المسؤولين فيها لفترات زمنية محدودة وتأكيد المساواة أمام القانون - نموذجاً تحتذي به الحكومات منذ ذلك الحين.

وبعد المواجهة بين الكنيسة والملك واللوردات، كان صراع القوى الكبير التالي بين الكاثوليك والبروتستانت، وقد أثبت أنه الأطول مدى والأشد دموية، وكانت له تداعيات عرضية، وإن كانت ثورية لصالح الحرية.

ومع حلول القرن السابع عشر، لم يجيء التحدي الحقيقي لسلطة الملوك من جانب الدين، وإنما من جانب السلطات المحلية: الأمراء، والدوقات، والبارونات، والكونتات، ومع نمو

حول شمال الأطلسي، أصبح شكل الحكم السائد للبشر، وتعتبر نظم الحكم الملكية من مخلفات الماضي السحيق، بينما انعدمت المصادقية الفاشية والشيوعية بالكامل.

لقد انتقلت الديمقراطية من كونها أحد أشكال الحكم إلى أسلوب للحياة؛ تأمل دنيا الاقتصاد، ستجد أن ما هو متميز وجديد حقاً في الرأسمالية اليوم لا يكمن في كونها عالمية أو غنية بالمعلومات أو تحركها التكنولوجيا - كل ما كان صحيحاً في مراحل سابقة من التاريخ - وإنما بالأحرى في أنها ديمقراطية.

كما تحولت الثقافة هي الأخرى إلى الديمقراطية؛ فقد كان الأساس الذي تقوم عليه شهرة مطربة - مثلاً - في السابق يعتمد على من هو جمهورها، فأصبح أساس الشهرة اليوم هو كم عدد جمهورها، لقد أصبح الكم هو الكيف، هكذا يقرر الكاتب.

إن الديمقراطية بالنسبة للشعوب الغربية تعني "ديمقراطية ليبرالية": نظام سياسي لا يتميز بالانتخابات الحرة والنزاهة فحسب، وإنما يتميز أيضاً بسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع والديانة والتملك، لكن هذه الحزمة من الحريات ليست لها في ذاتها علاقة بالديمقراطية، كما أن الاشتين لم تتواكبا معاً على الدوام حتى في الغرب؛ إذ إن الديمقراطية تزدهر، والحرية لا تزدهر.

## الفصل الأول

### تاريخ موجز لحرية الإنسان

إن الأقرب للصحة أن اليونان لم تكن مهد

**الديمقراطية بالنسبة للشعوب الغربية تعني "ديمقراطية ليبرالية" : نظام سياسي لا يتميز بالانتخابات الحرة والنزاهة فحسب، وإنما يتميز أيضاً بسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع والديانة والتملك**



ولكن سياق التحول الديمقراطي وتوقيته أمر يؤخذ في الحسبان، وقد تحولت غالبية دول العالم الثالث التي أعلنت نفسها ديمقراطيات بعد الاستقلال مباشرة - وهي فقيرة وغير مستقرة - إلى نظم دكتاتورية في غضون عقد واحد.

## الفصل الثاني

### الطريق المتلوي

كان تاريخ الأمم الكبرى في القارة الأوروبية - ألمانيا، والنمسا، والمجر، وفرنسا - أكثر اضطراباً. ومن هذا المنطلق، فإنه قد يوفر حلولاً لمآزق التحول الديمقراطي اليوم، حيث إن أماكن قليلة في عالم اليوم لديها التركيبة الفريدة من الظروف والملابسات التي أفرزت الديمقراطية الليبرالية في إنجلترا والولايات المتحدة، ومن الأرجح أن تحمل دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا كثيراً من الملامح المختلطة والمعقدة التي اختصت بها - بقدر ما - القارة الأوروبية، وبالفعل يستطيع المرء أن يطالع في ديمقراطيات العالم الجديدة بعض الاضطراب الذي اتصفت به فيينا وبرلين في القرن العشرين.

سلطة الملوك، قاموا بإغلاق غالبية البرلمانات ومجالس الطبقات والمجالس النيابية والمجالس التشريعية التي عرفتها القرون الوسطى.

وغيرت الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) الكثير في البلاد، فيما عدا تلك النزعات المندفعة نحو المركز، وبحلول القرن الثامن عشر، اكتسبت الثقافة السياسية غير العاجية في بريطانيا مصدراً حاسماً ومهماً للقوة الرأسمالية، وإذا كانت الصراعات بين الكنيسة والدولة، وبين اللوردات والملوك، وبين الكاثوليك والبروتستانت قد حطمت الأبواب التي كانت تقف حائلاً دون حرية الفرد، فقد نسفت الرأسمالية الجدران ذاتها، على حد تعبير المؤلف.

وبحلول القرن التاسع عشر، ازدهرت الحرية الفردية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرهما، وسادت المساواة في ظل القانون، كانت الولايات المتحدة أكثر ديمقراطية من المملكة المتحدة، ولكن ليس بالقدر الذي يظنه البعض، فطوال عقودها القليلة الأولى اقتصر حق الانتخاب على الذكور البيض من أصحاب الأملاك.

وانتهجت بقية أوروبا طريقاً نحو الديمقراطية الليبرالية كان أكثر تعقيداً منه في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلا أنها وصلت إلى غايتها في نهاية الأمر؛ إن ما حدث في بريطانيا وأمريكا بتؤدة وسلمياً (في الغالب)، حدث في أنحاء القارة الأوروبية بطريقة متشنجة ودموية.

وقد أدى النهج الغربي إلى ديمقراطية ليبرالية أبعد ما تكون عنها في العالم الغربي،

ومن ناحية أخرى، يشير المؤلف إلى أن أهم اختبار للصلة بين الرأسمالية والديمقراطية سوف يجري في الصين على مدى العقود القليلة القادمة، ويقرر أنه على الشيوعيين في الصين أن يعيدوا قراءة كارل ماركس.

### الفصل الثالث

#### الديمقراطية غير الليبرالية

يقول المؤلف: إن روسيا والصين يمثلان أهم دولتين من دول العالم الديمقراطية فيهما غير ليبرالية، ولو أصبحتا على شاكلة النمط الغربي للديمقراطيات الليبرالية، لفدت جميع دول العالم نظاماً مستقرة يحكمها القبول الشعبي وسيادة القانون، قد لا يعني هذا سلاماً دائماً، كما أنه لا يلغي المشاحنات الدولية، ولكنه قد يعني عالماً مختلفاً، وربما أكثر صلاحاً، إلا أن الوضع الراهن يشهد بأن الدولتين تنتهجان مسارات مختلفة بعض الشيء.

فقد تحركت الصين نحو إصلاح اقتصادها وببطء شديد نحو معالجة جوانب أخرى من نظامها القانوني والإداري، ولكنها اتخذت خطوات محدودة نحو إدخال الديمقراطية.

ويقابل ذلك أن روسيا تحركت أولاً وبأسرع ما يمكن على طريق الإصلاح السياسي أكثر من إعادة البناء الاقتصادي، وعقب الشيوعية تحركت روسيا بسرعة نحو الانتخابات الحرة والنزيهة على أمل أن تفرز ديمقراطية ليبرالية على النمط الغربي، كما استهلكت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في أوائل التسعينيات على أمل أن يفضي ذلك إلى رأسمالية على

وفي جانب كبير من أوروبا، أسقطت الحرب العالمية الأولى نظم حكم ملكية، ولكنها أيضاً أحدثت من الدمار ما أفضى بالأمم الأوروبية لأن تصبح أراضي خصبة تترعرع فيها الفاشستية والدكتاتورية، وتعرضت الليبرالية في الثلاثينيات من القرن العشرين للهجوم من اليمين على أيدي الفاشيست، ومن اليسار بواسطة نشوب حرب أخرى لسحق الفوغائيين نهائياً.

وبعد عام ١٩٤٥م، وبفضل المساعدة السخية من الولايات المتحدة، انطلقت أوروبا تبني نظاماً سياسياً جديداً، وفي غضون خمسين عاماً حققت نجاحاً فاق كل الآمال.

وتحت عنوان كوبي للفقراء يقرر المؤلف أن النقود في حد ذاتها لا تنتج الحرية، بل لابد أن تكسب الثروة، فعلى مدى نصف القرن الأخير، زاد ثراء بعض الأنظمة ومع ذلك بقيت تحت حكم الفرد المطلق (أوتوقراطي)، وقد اتضح أن ثراء الدول الفنية بالبترولا لا يفرز تغييراً سياسياً إيجابياً؛ لأن التنمية الاقتصادية فيها تختلف جذرياً عن النموذجين الأوروبي والآسيوي.

إن هذه الأنظمة لم تتطور وفق الخطوط الرأسمالية، فلم تتقل بصورة منهجية من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات رفيعة المستوى، وإنما استغلت بالأحرى مخزونها الوفير من النفط أو المعادن من أجل شراء الحداثة، في صورة بنايات جديدة ومستشفيات وقصور وسيارات وتليفونات، وبقي الناس من سكان هذه الدول - من حيث الجوهر - على ما كانوا عليه من قبل.

**إذا كانت الصراعات بين الكنيسة والدولة، وبين اللوردات والملوك، وبين الكاثوليك والبروتستانت قد حطمت الأبواب التي كانت تقف حائلاً دون حرية الفرد، فقد نسفت الرأسمالية الجدران ذاتها**



وهناك في أفريقيا دول متعطشة للسلطة وغير فاعلة. والولايات المتحدة لديها حكومة مقيدة السلطات، ولكنها مع ذلك دولة بالغة الفاعلية، وقد دفع هذا الخلط بين هذين المفهومين كثيراً من الحكومات والباحثين في الغرب إلى تشجيع قيام دول مركزية قوية في العالم الثالث. وحاج الزعماء في هذه الدول بأنهم يحتاجون إلى السلطة للقضاء على الإقطاع، وتفتيت الائتلافات الراسخة، والتغلب على المصالح المكتسبة، وبسط النظام على مجتمعات تسودها الفوضى، وهناك بعض الحقيقة في هذا الشأن، ولكنه يخلط بين حكومة شرعية وأخرى كلية السلطة والنفوذ.

ومن جانب آخر، يشير المؤلف إلى أن الانتخابات تتطلب أن يتنافس السياسيون للحصول على أصوات الشعب، ولكن في مجتمعات تفتقر إلى تقاليد قوية للجماعات متعددة الأعراق أو أساليب استيعابها، فإن من السهولة بمكان بناء التأيد على أسس عنصرية أو عرقية أو دينية. وما أن تصل مجموعة عرقية إلى السلطة حتى تميل إلى استبعاد المجموعات العرقية الأخرى، ومن شأن المنافسة السياسية

النمط الغربي، ولكن غالبيتها لم تصادف نجاحاً. وبمباراة بالغة التبسيط، تعتمد الصين إلى إصلاح اقتصادها، بينما تقفل روسيا العكس.

وتحت عنوان "الطريق الخطأ" يقرر المؤلف أنه منذ عام ١٩٩٠م أجرى اثان وأربعون بلداً من البلدان الثمانية والأربعين في أفريقيا جنوب الصحراء، انتخابات متعددة الأحزاب؛ وهو ما كان يبشر بالأمل في أن أفريقيا قد تتخلص أخيراً من سمعة تلاحقها من جراء طغي الجشع والفساد المتفشى، ولكن على الرغم من أن الديمقراطية أدت في نواح كثيرة إلى انفتاح السياسة الأفريقية وجلبت الحرية للشعوب - حسبما يقرر الكاتب - فقد نتجت عنها أيضاً درجة من الفوضى وعدم الاستقرار؛ مما تسبب بالفعل في زيادة استئثار الفساد والخروج على القانون في بلدان كثيرة.

وفي آسيا الوسطى، تمخضت الانتخابات حتى في حالة إجرائها في حرية معقولة، كما هو الحال في قيرغيزيا، عن سلطة تنفيذية قوية وسلطات تشريعية وقضائية ضعيفة، وقليل من الحريات المدنية والاقتصادية، ولم تجر بعض الدول انتخابات بالمرة؛ وهناك يمارس الحكام الأفراد الأوتوقراطيون الشعبيون سلطات مطلقة.

ويشير المؤلف تحت عنوان "مشكلات الديمقراطية" إلى أن الحكومات التي تقتصب السلطات لا تفرز في نهاية الأمر دولاً جيدة الإدارة أو مستقرة. وتختلف الحكومة القوية عن الحكومة الفاعلة، والحقيقة أن الاثنتين قد تتناقضان.

نحو الديمقراطية تقلصت الجمهوريات في شكل ديكتاتوريات، وتصدعت الوحدة العربية وتوقضت كلما اكتشفت الدول مصالحها وفرصها الوطنية الخاصة، ونشبت حرب باردة عربية بين البلدان التي يقودها ملوك موالون للغرب (الدول الخليجية والأردن)، وتلك التي يحكمها لواءات ثوريون (سوريا، والعراق).

وبحلول نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وبينما يشهد باقي العالم تصدع النظم القديمة، من موسكو إلى براغ إلى سيول وجوهانسبرج، بقي الغرب أسرى حكام ديكتاتوريين وملوك طاعنين في السن، وأصبحت النظم التي بدت واعدة في الستينيات عارية الآن، بوصفها حكومات السرقة والنهب التي لا تحظى بالشعبية، وفقدت شرعيتها تماماً.

وفي تناقض مع النمط العالمي يكاد لا يخطر على بال، فإن جميع الدول العربية تقريباً أصبحت اليوم أقل حرية مما كانت عليه قبل أربعين عاماً، وهناك أماكن قليلة يمكن للمرء أن يقول عنها ذلك.

وتحت عنوان "صعود الدين" يشير المؤلف إلى أن العالم العربي يعتبر صحراء سياسية بلا أحزاب سياسية حقيقية، ومن دون صحافة حرة، ونتج عن ذلك أن أصبح المسجد ساحة للمناقشة السياسية - على حد زعمه - باعتباره المكان الوحيد الذي لا يمكن حظره في المجتمعات الإسلامية، فقد صارت كل أسباب الكراهية والمعارضة لنظم الحكم تتجمع فيه وتتمو، وصار هذا المزج بين الدين والسياسة مادة قابلة للاشتعال.

التي تتطوي على مثل هذا الانقسام أن تتطور بسرعة إلى حد العنف، وكثيراً ما كانت حركات المعارضة وعمليات التمرد المسلح والانقلابات في أفريقيا موجهة ضد نظم قائمة على أسس عرقية، جاءت في غالبيتها إلى السلطة من خلال الانتخابات.

وفي نهاية الفصل، يقرر المؤلف أن المشكلات التي تحيط بالديمقراطيات الجديدة قد تبدو موضوعاً مجرداً تجدر مناقشته في منتديات الفكر والجامعات، ولكن النظرية كثيراً ما تصبح واقعاً بصورة مدوية، وغالباً ما تقرر الدول أفضل السبل للتحرك قدماً على الطريق إلى الديمقراطية.

## الفصل الرابع

### الاستثناء الإسلامي

وإذا كانت هناك سمة جوهرية جديدة بالملاحظة في الإسلام، فإنها ليست تكريسه للسلطة، وإنما العكس من ذلك: فلا إسلام مسحة مناهضة للاستبداد تتجلى بوضوح في كل ديار الإسلام اليوم. ربما تتأصل في عدد من أحاديث الرسول (ﷺ)، التي تحض على أن طاعة الحاكم ملزمة للمسلمين ما دامت أوامره متفقة مع شرع الله.

ومع كل ما كرسته نظم الحكم العربية من طاعة، فقد اختارت أفكاراً سيئة وطبقته بوسائل أسوأ؛ فالاشتراكية أفرزت بيروقراطية وركوداً، وبدلاً من إجراء التصحيح اللازم لمواجهة أسباب العجز في التخطيط المركزي، لم تتقدم الاقتصادات على الإطلاق، وبدلاً من التحرك

## غالبية دول العالم الثالث التي أعلنت نفسها ديمقراطية بعد الاستقلال مباشرة تحولت إلى نظم ديكتاتورية في غضون عقد واحد



ومع أنه يسهل فرض الانتخابات على دولة ما، فإنه من الصعوبة بمكان دفع المجتمع نحو الليبرالية الدستورية، ويعتبر التحول الليبرالي والديمقراطي الحقيقي، الذي تمثل الانتخابات فيه مجرد خطوة واحدة، عملية تدريجية طويلة الأمد.

### الفصل الخامس

#### أمر جيد أكثر من اللازم

يقولون في الأمثال: إن المال لا يشتري السعادة، ولكنك قد تفكر في أن خمسة تريليونات دولار سوف تحدث فرقاً. ففي ربع القرن الأخير أضافت الولايات المتحدة كل هذا المبلغ إلى ناتجها المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن كل مسح وقياس يستخدمه علماء النفس يوحي بأن الأمريكيين ليسوا أسعد حالاً مما كانوا عليه قبل خمسة وعشرين عاماً، وليست البلاد فقط أكثر ثراءً، وإنما هي في وضع أفضل من جميع النواحي.

لكن الأمريكيين لا ينظرون إلى الأمر بهذه الطريقة؛ إذ على الرغم من التقدم الذي تحقق على جميع الجهات، فإنهم يعتقدون أن شيئاً ما يمضي في الطريق الخطأ بصورة أساسية في جوهرها بالنسبة لبلدهم - وعلى وجه التحديد

ويضيف المؤلف أن الأصولية الإسلامية - على حد تعبيره - تلقت دفعة قوية ضخمة في عام ١٩٧٩م حينما أسقط آية الله الخميني شاه إيران، الحليف المخلص الموالي لأمريكا، وكان صعود الأصولية الإسلامية في العالم الإسلامي السني قد تشكل وتصارع بفضل حقيقة أن الإسلام دين يدعو إلى المساواة لأقصى حد. وقد أثبت في غالبية تاريخه أنه دعوة لتمكين المستضعفين.

ولم يكن في الإسلام مطلقاً تسلسل هرمي كهنوتي يحظى بالطاعة على النطاق العالمي، وتطالب الجماهير بالتخلص منه، مثلما هو في الكاثوليكية ولدى بعض الطوائف البروتستانتية.

ونظراً إلى عدم وجود سلطة دينية مركزية، فإن سيادة الدولة على أمور الدين - التي نشأت في أوروبا نتيجة للحروب الدينية - كانت قائمة دائماً في دار الإسلام، وكان الخليفة في الإسلام هو الأمير أولاً وأساساً. لم يكن له منصب البابا، ولم يكن يتصارع مع من يحمل هذا المنصب. كان بيني المساجد ويشمل برعايته علماء الدين، ولكنه لم يكن سلطة دينية.

ويقرر الكاتب أن إشاعة الديمقراطية أمر صعب، ولكن هذا لا يعني توقف الغرب - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - عن محاولة مساعدة القوى الديمقراطية الليبرالية، كما أنه لا يعني ضمناً القبول الأعمى بالنظم الاستبدادية، باعتباره أقل البدائل سوءاً، إن الأمر يحتاج إلى نوع من الحنكة، وقد أدت السرعة التي جرى بها دفع الدول إلى إجراء انتخابات إلى نتائج عكسية في حالات كثيرة.

بالنسبة لنظامهم السياسي، وبعبارة مبسطة، فقد غالبية الأمريكيين ثقتهم بديمقراطيتهم.

وإذا بدا هذا القول مغالاً فيه، فلنتوقف أمام أكثر الإحصاءات بساطة وقدرة على الإقناع، وهي تشير إلى تراجع الثقة إزاء عاصمة الأمة، رمز نظامها السياسي، وهبطت مستويات التصويت (في الانتخابات الرئاسية) بنحو ٢٠٪ منذ عام ١٩٦٠م.

وتحت عنوان "مضار تحزب الفصائل" يقول المؤلف: لم يعد للأحزاب السياسية تأثير حقيقي في أمريكا اليوم، وأصبحت الأحزاب على مدى الجيل الماضي أكثر انفتاحاً ولا مركزية، إلى حد أن أحداً لم يعد يسيطر عليها. لقد تراجعت أهمية جماعة الحزب السياسية ورؤسائها، وتنظيم الحزب، وكوادر المتطوعين، وكبار أعضاء الحزب، وأصبح الحزب في أفضل الأحوال وسيلة لجمع التبرعات من أجل مرشح يمتلك وجهاً تليفزيونياً محبوباً، وإذا حظي المرشح بالشعبية وفاز في الترشيح يصبح الحزب داعماً له.

ويقرر المؤلف أنه على مدار التاريخ الأمريكي، كان المرشحون للرئاسة انعكاساً لأحزابهم السياسية، واليوم، أصبحت الأحزاب انعكاساً لمرشحيها، فإذا اتجه المرشح نحو الوسط، فإن الحزب يتحرك في الاتجاه نفسه، وإذا عارض المرشح الاتجاه يساراً، حذا حذوه الحزب. وما إن تم انتخاب كلينتون باعتباره "ديمقراطياً جديداً" حتى أصبح العثور على أي ديمقراطيين قدامى أمراً صعباً. وعندما أعلن جورج دبليو بوش أنه

محافظ شقوق، اكتشف البقية في الحزب الجمهوري أن ذلك هو ما كانوا عليه طوال الوقت. لقد أصبح الحزب السياسي اليوم إناءً فارغاً، ينتظر زعيماً شعبياً لكي يملؤه.

لقد أسرعت الاستفتاءات والمبادرات من إيقاع عملية انتزاع السلطة من أيدي السياسيين، وإعطائها لـ "الشعب"، ولكن دائماً من خلال طبقة آخذة في الاتساع باستمرار من الاستشاريين المحترفين، وجماعات الضغط، ومنظمي استطلاعات الرأي، والنشطاء. وباسم الديمقراطية، خلقنا طبقة جديدة من النخب التي تملك سلطات هائلة، ومنذ أن أصبح الحكم حملات انتخابية دائمة، فإن عمل هذه النخب - ونفوذها - لا يتوقف. وكان الطرف الخاسر في ظل تواصل هذه الثورة هو مؤسسات الديمقراطية النيابية: الكونجرس، ورجال السياسة، والأحزاب السياسية، والوكالات الإدارية، والحكومة نفسها.

وبإعلاننا الحرب على حكم النخبة، أفرزنا سياسة تدير شؤونها مستترة، غير خاضعة للمساءلة، وغير مستجيبة، وغالباً غير مبالية بأي مصلحة عامة كبرى، ويقع سقوط النخب والمؤسسات التقليدية الأمريكية في القلب من التحول الذي يشهده المجتمع الأمريكي.

## الفصل السادس

### وفاة السلطة

تمثل أنشطة الأعمال المالية نقطة بداية طيبة يُنطلق منها لتفسير كيف أدى التحول إلى الديمقراطية إلى تحول في المجتمع الأمريكي لم



الخارج، وتقويض أركان الهياكل القديمة للسلطة والسيطرة.

وتمثل التغيير الثاني، وهو مرتبط بالأول، في أقول طبقة الصفوة التي كانت تدير تلك المؤسسات، كما شهدت فكرة الصفوة انحداًراً أوسع نطاقاً، وإن لم ينسحب ذلك على الواقع.

وشكل هذان التغييران جزءاً من تحول أكثر اتساعاً بالعمومية في المجتمع الأمريكي يمكن وصفه بأنه أقول السلطة. إنه في الواقع أقرب إلى أن يكون هجوماً. ومع أن السلطة كانت على الدوام مثاراً للشبهات في أمريكا، فقد ظلت منذ الستينيات هدفاً لهجوم لا ينقطع في أشكال مختلفة، من جانب اليمين واليسار على السواء.

لقد كان التحول الديمقراطي في نواح كثيرة للغاية بمنزلة قوة للخير استثنائية وفعالة، تقوض أركان حكم القلة، وتبعث الحيوية في أنشطة الأعمال، وتفرخ المواهب البكر وتضعها موضع التقدير، وتخلق صناعات جديدة، وربما الأهم من كل ذلك، تمكن الأفراد من أسباب القوة، ولذلك لا نرغب في العودة إلى النظام المغلق.

وبعد أن تمت تسوية المشكلات القديمة - المتعلقة بفرض الوصول المتاحة والاستبعاد - أثار التحول الديمقراطي مشكلات جديدة، وأدت القدرة التنافسية للنظام الجديد المنفتح، وطاقاته، وديناميته إلى تآكل معالم هادية وحواجز معينة، وكوابح وموازنات.

وقد يتخيل المرء نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أخذاً في التحول إلى الديمقراطية، لا يزال يحوي في داخله قليلاً من القيود الرسمية وغير الرسمية، حيث يضحى ببعض الطاقة

يتوقف عند حدود المجال السياسي وحدها، وإنما تجاوزها بكثير - وهي المهمة التي يضطلع بها هذا الفصل.

لقد شهدت الصناعة ثورة أثرت بنتائجها على غالبية الأمريكيين - وكذلك على عشرات الملايين خارج حدود أمريكا.

ويدرك كل من يملك حساباً لمعاش التقاعد أن أنشطة الأعمال المالية برمتها تدور الآن حول بيع المنتجات لأناس على شاكلته، ويعلم كل من يشاهد شبكة الكابل التلفزيونية "سي. إن. بي. سي" التي تغطي أخبار المال لمن يهتم بها من المتفرجين، أن سوق الأوراق المالية يجري تعديلها حالياً لتناسب المستثمرين العاديين.

ولم تعد الأسرة المالكة السعودية أو أحد البنوك السويسرية الطرف الذي يملك أكبر محفظة للأوراق المالية من الأسهم والسندات على مستوى العالم اليوم، وإنما صندوق معاشات أساتذة الجامعات وموظفي المنظمات التي لا تستهدف الربح.

لقد اندفعت موجة الديمقراطية عبر المجتمع الأمريكي بصورة أكثر اتساعاً - من خلال أنشطة الأعمال، والقانون، والطب، والثقافة، وحتى الدين.

ومثلما حدث في مجال السياسة، تسارعت وتيرة هذه العملية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وهي في ذلك، مثلها مثل السياسة، ثورة جارية ما زالت في بداياتها الأولى. وقد أشعلت فتيل تغييرين واسعي النطاق: تمثل التغيير الأول في فتح أبواب الكثير من الصناعات والحرف الأمريكية أمام القادمين من

جديدة صعبة مثل محاربة الإرهاب، والتواؤم مع العولة، والتكيف مع مجتمع هرم، وسيتعين عليها أن تدفع نظامها إلى العمل بصورة أفضل كثيراً مما عليه الحال الآن، ويقتضي ذلك - على حد تعبير المؤلف - جعل صنع القرار الديمقراطي فاعلاً، وإعادة دمج الليبرالية الدستورية في الممارسة الديمقراطية، وإعادة بناء المؤسسات السياسية والهيئات المدنية المنهارة.

وربما تتمثل المهمة الأكثر صعوبة من غيرها في الحاجة إلى قيام أولئك الذين يملكون مفاتيح القوة الهائلة في مجتمعاتنا بتحمل مسؤولياتهم، والاضطلاع بالقيادة، وإرساء المعايير التي لا تشمل النواحي القانونية فحسب، وإنما الأخلاقية أيضاً.

ومن دون هذا الاحتشاد الداخلي، سوف تصبح الديمقراطية هيكلًا بلا روح، ولن تكون غير ملأمة فحسب، بل تحمل في طياتها احتمالات الخطر الذي ينطوي على تآكل الحرية، والتلاعب بالحرريات، وتحلل الحياة العامة.

وسيكون ذلك مأساة؛ لأن الديمقراطية - مع كل ما فيها من نقائص - تمثل الأمل الأفضل الأخير لشعوب العالم أجمع. ولكن هناك حاجة إلى صيانتها وتقوية دعائمها لصالح عصرنا.

لقد دلف "وودرو ويلسون" بأمريكا قبل ثمانين عاماً إلى القرن العشرين، واعتبر أن تهيئة العالم ليصبح مكاناً آمناً للديمقراطية هو التحدي المائل أمامه، وبينما نجتاز عتبة القرن الحادي والعشرين، تتمثل مهمتنا في جعل الديمقراطية ساحة آمنة للعالم. ■

والدينامية لصالح مزايا أخرى، مثل الشفافية والأمانة والمساواة والاستقرار، بيد أن تحقيق ذلك يتطلب منا أن نبعث إلى الحياة، بصورة أو بأخرى، المؤسسات والنخب التي أمضينا ثلاثة عقود نمزقها إرباً إرباً.

## خاتمة

### طريق النجاة

يقرر المؤلف أن ما نحتاج إليه اليوم في مجال السياسة ليس قدرًا أكبر من الديمقراطية، وإنما أقل. ويقول: ولست أعني بذلك أنه يتعين علينا إفساح الطريق أمام الطغاة والمتجبرين، وإنما بالأحرى يجب أن نتساءل: لماذا تعمل مؤسسات معينة داخل مجتمعنا - مثل نظام الاحتياطي الفيدرالي والمحكمة العليا - على أكمل وجه، بينما يتسم أداء مؤسسات أخرى - مثل الهيئة التشريعية - بالضعف؟

على الرغم من أن الديمقراطية في دول العالم الثالث - على حد قول المؤلف - لا تحقق أفضل النتائج، فإنها تمثل صمام أمان ضد الأسوأ؛ إذ إنك قد لا تحصل على "لي كوان يو" عبر الانتخابات، ولكنك لن تحصل على "موبوتو سيسي سيكو" أيضاً. ولكن إحاطة الديمقراطية بمظاهر الاحتفال والتهليل لن يحل مشكلاتها. لا بد أن تكون هناك وسيلة لجعل النظم الديمقراطية تعمل على نحو لا يفرز دوماً سياسات قصيرة الأمد تنطوي على نتائج غير مواتية، إن المخاطر في الدول الفقيرة عالية أكثر من اللازم.

وسوف تواجه الديمقراطية المعاصرة تحديات